المشروعات الريادية في الجزائر بين الواقع وأليات التحسين، دراسة تقييمية تحليلية خلال الفترة (2010-2017)

The Project Entrepreneurial in Algeria between Reality and mechanisms of improvement Analytical evaluation study during the period (2010-2017)

لكحل محمد*[1]، دشرة منصور[2]، بن عدة أحمد[3]

[1] جامعة الجزائر3، الجزائر mohblack0075@gmail.com

[2] المركز الجامعي أحمد زبانة ، غليزان، الجزائر

[3] المركز الجامعي أحمد زبانة، غليزان، الجزائر

ملخص: لقد شكلت أبعاد العولمة محور اهتمام أساسي بالنسبة لاقتصاديات العالم، خاصة تلك الدول التي تواجه اقتصاداتها صعوبات تحول دون تقدمها، وباعتبار المقاولة والمشروعات الريادية متطلبا أساسيا من متطلبات تنشيط وتنويع الاقتصاد وضبط بعض المتغيرات الاجتماعية، عملت الجزائر كغيرها من البلدان على تشجيع هذه الأخيرة من خلال فتح العمل المقاولاتي وتمكين المرأة على الولوج لعالم الاعمال، إضافة الى وضع الاطار التنظيمي و القانوني المحفز للمضي في هذا الاتجاه، على غرار سياسة الدعم والمرافقة التي تبنتها مؤخرا لتجسيد مشروعات ريادية محققة للقيمة المضافة تتناسب وتتماشى مع متغيرات العولمة الاقتصادية المفتوحة.

الكلمات المفتاحية: العولمة الاقتصادية، المشروعات الريادية، العمل المقاولاتي، الاقتصاد الوطني، القيمة المضافة، الجزائر.

تصنيف جيل: E 24 , F 23 , f 02

Abstract:

The dimensions of globalization have been a major concern for the economies of the world, especially those whose economies are facing difficulties. As entrepreneurship is a prerequisite for stimulating and diversifying the economy and controlling some social variables, Algeria, like other countries, focused on The opening of entrepreneurial work and the empowerment of women to enter the business world, in addition to setting the legal and regulatory framework to move in this direction, along the lines of the policy of support and accompaniment adopted recently to reflect value-added pilot projects commensurate with the variables of open economic globalization.

Keywords: economic globalization, entrepreneurial projects, entrepreneurial work, national economy, value added, Algeria.

Jel classification : E 24 , F 23 , f 02

*المؤلف المراسل: د. لكحل محمد، الإيميل mohblack0075@gmail.com

1.المقدمة:

ظهر مؤخرا العديد من العوامل التي ساعدت على زيادة ريادة الاعمال في المجتمعات سواء المتقدمة او المتخلفة ، وريادة الاعمال ينظر اليها المختصون على انها نظام متكامل و متفاعل ، كما ينظر اليها البعض الاخر على انه الاستعداد التام لتأسيس مشروع جديد مع تقبل كامل النتائج سواء المدركة او غير ذلك، كما أن تطور ريادة الاعمال مرتبط بوجود قوى الريادة في الصناعات والأسواق الناشئة ، و هو بدوره يقود الى التطور الصناعي على المدى الطويل والقصير و من ثم تحقيق نمو مستدام، وتشير الأبحاث والدراسات الى أهمية ريادة الاعمال في خلق فرص العمل و بالتالي تقليص البطالة

ناهيك عن الأهمية الاقتصادية لهذه المشاريع والتي تلعب دورا فعالا في التنمية. و في نفس السياق ، اتجهت الجزائر نحو إقامة مشروعات ريادية متمثلة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تشجيع وتيسير انشائها، إضافة الى وضع الاطار التنظيمي و القانوني والعملي من خلال القانون رقم 17-02 التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي تضمن إجراءات مهمة لصالح المشاريع الريادية في الجزائر. و هذا لاعتبارها منطلق أساسي في معالجة الاختلالات ولو بنسبة محدودة و ظل السياسات الرامية الى تطوير المشروعات الريادية فتحت المجال امام المرأة في الشق المقاولات وقدمت الامتيازات و وفرت الاليات المساعدة على الاندماج في سوق العمل عن طريق سياسة الدعم و المرافقة والهدف المرجو من ذلك هو الارتقاء بالاقتصاد الوطني من حيث الإنتاجية، التنافسية والتكيف مع المحيط ، ومن هنا ارتأينا ان تكون إشكالية الورقة البحثية على النحو التالي:

"ما واقع المشروعات الريادية في الجزائر وهل الآليات المفعلة كفيلة لتحقيق ريادة الأعمال في الجزائر؟"

أهمية الدراسة: تنبثق أهمية البحث من خلال النقاط التالية:

- اهتمام الجزائر بأنشطة الريادية ودعمها ومساندتها ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تبني سياسة التوجه نحو المقاولاتية كآلية للنهوض بالاقتصاد الوطني؛
- التقليل من الضغوطات الاجتماعية مع محاولة ضبط التوازنات (البطالة، سوق العمل)؛
- تمكين المرأة في تحقيق المشروعات الريادية امر فرضته العولمة الاقتصادية الحالية؛

خطة الدراسة: من اجل الالمام التام بهذه الورقة البحثية ارتأينا ان تكون الخطة على النحو التالي:

أولا: ريادة الاعمال بين الفكر والممارسة.

ثانيا-رواد الأعمال في بلدان الشرق الوسط وشمال إفريقيا.

ثالثا-التحديات التي تواجه رواد الأعمال في العالم العربي وشمال إفريقيا.

رابعا-رواد الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتنشيط النمو الاقتصادي.

خامسا-ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر وفق تقرير البنك الدولي 2017.

سادسا-آليات صناعة ريادة الأعمال في الجزائر.

2. ريادة الاعمال بين الفكر والممارسة.

1.2. مفهوم ريادة الاعمال :يرجع مفهوم ريادة الاعمال للاقتصادي الفرنسي Cantillon الذي عرف ريادة الاعمال بأنها: " توظيف الذاتي بغض النظر عن الطبيعة والاتجاه ، وذلك من خلال تحمل المخاطر و تنظيم عوامل الإنتاج ، بعرض انتاج سلعة او خدمة " [1]،كما عرف العالم Dollin ريادة الاعمال Entrepreneurship في عام 1995عرفت على أنها: " عملية خلق منظمة اقتصادية مبدعة من أجل تحقيق الربح أو النمو ، تحت ظروف المخاطرة وعدم التأكد أو الاستفادة من فرص جديدة عامة [2]" ، وكتعريف إجرائي لريادة الاعمال يمكن القول بأنه: " عملية تكوين شيء لم يسبق إنجازه (الابداع) من قبل ، وذو قيمة بواسطة تفعيل الوقت والجهد اللازم"[3]. ويتضمن مفهوم الريادة ثلاثة ابعاد رئيسية هي على كالأتي [4]:

-الابتكارية: والتي تتمثل في ابتكار حلول إبداعية غير مألوفة لكل المشكلات، وتلبية الحاجات التي عن طريق التقنيات الحديثة

-المخاطرة: والتي تعبر عن المخاطرة المحسوبة والمقصودة، وتتضمن الرغبة في توفير الموارد الأساسية، لإستثمار فرصة موجودة مع تحمل مسؤولية الفشل والتكلفة.

-الاستباقية (المبادرة): والتي تصل بالتنفيذ مع العمل على أن تكون الريادة مثمرة.

2.2. مميزات ريادة الأعمال : كل رائد أعمال ناجح يضيف بعض المميزات ليس فقط لنفسه ولكن لمنطقته ولبلده ، فالمميزات الناتجة عن نشاطات رواد الأعمال تتمثل في [5] :

- تحسين الوضعية المالية للمنشأة.
- فرصة التوظيف الذاتي، إضافة التوليد المزيد من فرص العمل التي تتناسب وتطلعات العمال.
- توظيف الآخرين في وظائف غالبا ما تكون أفضل لهم.
- تطوير المزيد من الصناعات، خاصة في المناطق الريفية والمناطق التي لم تستفد بالتطورات الاقتصادية بسبب تأثير العولمة الاقتصادية.
- التشجيع على تصنيع المواد المحلية في صورة منتجات نهائية سواء للاستهلاك المحلي أو للتصدير.
- زيادة الدخل وزيادة النمو الإقتصادي.
- المنافسة الشريفة تشجع على خلق منتجات بجودة أعلى.

– المزيد من الخدمات والمنتجات مع خلق أسواق جديدة.

– التشجيع على استخدام التكنولوجيا الحديثة على مستوى الصناعات الصغيرة لزيادة الإنتاجية.

– تشجيع على المزيد من الأبحاث والدراسات وتطوير المعدات الحديثة للسوق المحل.

– تطوير مفاهيم صفات ومواقف لريادة الأعمال بين رواد الأعمال الجدد لتحقيق المزيد من التغيرات الملحوظة في تطوير المناطق الريفية.

– التحرر والاستقلال من الاعتماد على وظائف الآخرين.

– الحد من الاعتماد على القطاع الاقتصادي غير الرسمي.

– تخفيض هجرة المواهب بتوفير مناخ محلي جديد لريادة الأعمال.

3.2. دور المشروعات الريادية في الاقتصاد : تشير الدراسات والبحوث إلى أن المشروعات الريادية تلعب دورا هاما في اقتصاديات الأمم و في الحياة الاجتماعية لأفراد المجتمع. ومن أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية، للأعمال الريادية نذكر ما يلي[6]:

– استقطاب الشباب للعمل الحر والمبادرات الفردية الريادية واستثمار أموالهم وطاقاتهم في مشروعات صغيرة، مما يخفف من حدة التهافت على الوظائف الحكومية، والذي أضحى عائقا لبرامج الإصلاح الاقتصادي والإداري التي تتبناها الدولة، ويحد من ظاهرة التضخم الوظيفي.

– يعتبر الاتجاه نحو الاستثمار في المشروعات الريادية عاملا من عوامل الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وخاصة أثناء الأزمات وفي فترات عدم الاستقرار والركود التي تشهدها المسيرة الاقتصادية من وقت لآخر.

– تعد الأعمال الريادية والمبادرات الفردية بمختلف أنواعها وأحجامها يمنع عرض المستثمرين والمبادرين للانتكاسات الحادة التي يمكن أن تتعرض لها من يركز كل نشاطه واستثماراته في منشأة كبيرة، وتعتبر هذه المبادرات النواة الحقيقية للأعمال الكبيرة الراسخة.

– تعتبر الأعمال الريادية والمنشأة الصغيرة في المجتمعات التي تتمتع بوفرة الإمكانيات المادية كالمجتمع السعودي وغيره من المجتمعات الخليجية بمثابة مرحلة تدريبية وطور تعليمي لصقل وإعداد رجال أعمال واعدين بإكسابهم المهارات والخبرات الإدارية والتنظيمية والتمرس على أنماط التعامل مع مختلف أطراف العمليات الإنتاجية والتسويقية.

– إن الاتجاه العالمي الآن لدى الدول هو التخفيف من على كاهل الدولة في ممارسة الأنشطة الاقتصادية والرعاية الاجتماعية، والاقتصار فقط على الأنشطة السيادية والدفاعية، ويعني هذا ترك الاقتصاد والأنشطة الاجتماعية في القطاع

الخاص والمنظمات المدنية والتطوعية، إن مفهوم الخصخصة هو خير دليل على تخلي الدولة عن خلق وظائف جديدة وتوظيفها العاملين بالحكومة، وهي تسعى إلى تقوية القطاع الخاص وتشجيع المشروعات الصغيرة كبديل حيث تقوم هذه المنظمات بخلق الوظائف.

3.رواد الأعمال في بلدان الشرق الوسط وشمال إفريقيا.

أوضحت إحصاءات المرصد العالمي لريادة الأعمال 2009 م المنشور عام 2010 م ، إجمالي ريادة الأعمال لنشاط 26 مليون رائدا ، للأعمال في 13 دولة ، حيث حققت البلدان ذات الكثافة السكانية العالية –كما كان متوقعا : أعلى معدل من إجمالي ريادة الأعمال لأنشطة رواد الأعمال : في مصر 5.9 مليون و إيران 4.7 مليون ، البلدان الصغرى ذات المعدلات السكانية العالية حققت أيضا ، عدد كبير من إجمالي ريادة الأعمال لنشطة رواد العمال في الجزائر 3.6 مليون في المغرب 2.9 مليون و في اليمن 2.5 مليون ، و يلاحظ تدني عدد رواد الأعمال في السعودية حيث لم يتجاوزا 723 ألف ، وهو عدد ضئيل جدا بما يمكن تصوره في الدولة من فرض و إمكانات ، وكان 85 ألف تدفعهم الحاجة لهذه الأعمال في حين أن حوالي 600 ألف يدفعهم البحث عن فرصة ،و من الملاحظ أن عشرات الآلاف من النشطاء في إنشاء الأعمال و عدد كبير من الأفراد اختاروا ريادة الأعمال كبديل في كل دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، وقد بينت الإحصائيات أن عدد المشروعات في المملكة العربية السعودية جاء في المرتبة التاسعة من بين 13 دولة شرق أوسطية فب حين أن مصر أتت في المرتبة الأولى و إيران في المرتبة الثانية ثم المغرب و الجزائر في المركز الثالث و الرابع، ثم تركيا خامسا واليمن سادسا، و يلاحظ وجود فارق كبير بين مصر و إيران من جهة مقارنة بالسعودية من جهة أخرى، فعدد المشروعات في السعودية لم يتجاوز 318 ألف مشروع في بلغ عدد المشروعات الصغيرة الناشئة في إيران 2.5 مليون مشروع و حوالي 2.6 مليون في مصر، وهذه الإحصائيات تدق ناقوس الخطر وتدعو جديا إلى بحث العواقب التي تعيق إنشاء الأعمال لرواد الأعمال في المملكة العربية السعودية [7].

4. التحديات التي تواجه رواد الأعمال في العالم العربي وشمال إفريقيا:

لابد أن يشكل الترويج لنظام بيئي يغذي رواد الأعمال أولوية سياسية مهمة بالنسبة للحكومات التي تسعى إلى تطوير اقتصادها أكثر، إلا أنه ورغم تركيز السياسات المتزايد على قيمة ريادة الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، لا تزال السياسات المحلية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعطي الأولوية للشركات الأكبر حجما، ويساعد ذلك على تفسير استحواذ الشركات الكبيرة على 10 إلى 20 بالمئة من إجمالي المؤسسات ومسؤولياتها عن 60 إلى 80 بالمئة من وظائف القطاع الخاص في المنطقة. و تشمل التحديات التي تعيق رواد الأعمال المنافسة من قبل الشركات الكبيرة، والعوائق التنظيمية و الاجتماعية– الثقافية، وصعوبة الحصول على رأس مال ،وتجسد الرأسمالية السائدة في دول العالم العربي العديد

من هذه التحديات ،حيث يستغل العديد من الشركات الكبيرة علاقاتها السياسية مع حكوماتها للاستفادة من القروض المسهلة أو الأنظمة الضريبية المواتية، أو القوانين الإضافية التي تحمي حصتها في السوق من خلال تراخيص أو حصص ، حتى و أن بعض الشركات التي تتمتع بعلاقات قوية يسمح لها باحتكار القطاعات والمجالات الصناعية أو الاستثمار بها، في الواقع، تستخدم هذه الشركات النشاطات الريعية إذ يعتمد سلوكها على المحسوبيات الحكومية الي توفر لها ميزات في السوق، وهي بهذا الشكل تخنق المنافسة، و النمو والإنتاجية، يضع هذا النوع من المحسوبيات الثروة في يد القلة، مما يبطئ تقدم الطبقات الوسطى و يقلص من المساواة على صعيد الدخل. يواجه رواد الأعمال تحديات كبيرة في هذه البيئة لا سيما وأن المؤسسات الكبيرة التي لها مصالح وعلاقات سياسية تدفع بها إلى خارج السوق أو تمنعها من الدخول إليه، وفي السياق ذاته، يبقى الحصول على التمويل أمرا غاية في الصعوبة بالنسبة لرواد الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في العالم العربي، الأمر الذي يعيق قدرتهم على المنافسة، وفي بعض الحالات، تستبعد الشركات الصغيرة والمتوسطة عن عمليات الشراء لأن المناقصات للفوز بعقود حكومية مربحة تتطلب إيداعات ضخمة. يشير تقرير صادر عن البنك الدولي إلى مستويات تمويل منخفضة نسبيا عبر المنطقة، وبالتحديد، خصص 8 % فقط من القروض المصرفية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم– وتتراوح هذه النسبة بين 2 بالمئة في دول الخليج و13% في بقية دول المنطقة، علما أن المغرب ولبنان وتونس تأتي في الصدارة. ويعتبر هذا الواقع محزنا بالمقارنة مع حصة القروض المصرفية الممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الدول المتوسطة الدخل (16%)والدول المرتفعة الدخل (26%)، واستنادا إلى بعض التقديرات، ثمة حاجة إلى ما يقارب 160-180 مليار دولار لمساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم لتحسين مشاريعها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. إلا أن المصارف العربية لا تزال تقرض القطاع العام بالدرجة الأولى وفي الدرجة الثانية الشركات الخاصة الكبيرة، التي معا تمنع القروض عن الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم و رواد الأعمال. ودراسة أظهرت أن عددا كبيرا من رواد الأعمال يعتمدون على الأصدقاء والعائلة لتأمين رؤوس أموالهم بدلا من اللجوء إلى الأنظمة المصرفية الرسمية وأنظمة القروض الميسرة [8].

يواجه رواد الأعمال في المنظمة أيضا صعوبات لجهة توسيع مشاريعهم والارتقاء بها، وفي استطلاع للرأي شمل نحو1000 رائد أعمال في منطقة الشرق الوسط وشمال أفريقيا، أشار كثيرون أنهم يواجهون عوائق تحد من قدرتهم على تحسين أعمالهم، بما في ذلك تسويق منتجاتهم وخدماتهم، وإيجاد التمويل، وتوظيف المواهب المناسبة، والعثور على شركاء للتوسع في دول وأسواق جديدة. ومن العوائق الأخرى التي تواجه نضوج المشاريع، نذكر الإنفاق الحكومي المنخفض على البحث والتطوير وانخفاض براءات الاختراع، كما هو مبين في الترتيب المنخفض نسبيا الذي سجلته منطقة الشرق الوسط في مؤشر الابتكار العالمي، كما أن هناك تحديات اخرى تعترض العديد من السياسات الأخرى، فعلى سبيل المثال، يعاني عدد من الأنظمة الاقتصادية العربية انقطاعا في التيار الكهربائي بشكل متكرر، المر الذي يجعل إنشاء شركة و تطويرها أمرا

صعبا، بالإضافة إلى ذلك و بالرغم من الإصلاحات الأخيرة، لا يزال العديد من هذه الدول لا يحترم المعايير ذات الصلة بتطبيق العقود و التعامل مع تصاريح البناء، و تسجيل الملكيات، و التجارة عبر الحدود، يبلغ متوسط التكلفة التي يتوجب على رواد الأعمال في منطقة الشرق الوسط وشمال أفريقيا دفعها للبدء بمشروع صغير حوالي 26 % من دخل الفرد في بلدانهم، مقارنة بـ 3 بالمئة فقط يدفعها رواد العمال في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على سبيل المثال، وتتعلق تحديات كبرى أخرى بالثقافة السائدة حول الابتعاد عن المخاطرة والخوف من الفشل. هذا وتندرج برامج التدريب التي تعزز النمو الشخصي والثقة لدى رواد الأعمال. بعبارة أخرى، لابد من القيام بالكثير من الخطوات لتوفير نظام بيئي إيجابي لرواد الأعمال. [9]

5.رواد الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتنشيط النمو الاقتصادي

في الوقت الذي لا تزال الدول النامية، بما في ذلك العربية منها، تعاني قدرات مالية محدودة تصعب عليها خلق فرص عمل واستيعاب الوافدين الجدد إلى سوق العمل، نمت جاذبية إدراج ريادة الأعمال ضمن أدوات خلق فرص عمل، عموما، يعتبر رواد الأعمال و الشركات الصغيرة و المتوسطة الحجم على نطاق واسع عاملا حيويا في النظم الاقتصادية الوطنية، لاسيما و أنهم يخلقون فرص عمل من إجمالي الوظائف بنسبة أعلى من تلك التي يخلقها أرباب العمل الآخرون، في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا، تشكل الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم 80 إلى 90 %من إجمالي الشركات في القطاع الرسمي، إن ريادة الأعمال يمكن أن تشكل مولدا جوهريا لفرص العمل، في حين تخلق الأنشطة الريادية بشكل متنوع بعض فرص العمل الجديدة على المدى القصير، أثبتت وقائع من أوروبا و الولايات المتحدة، على نحو أكثر إثارة للاهتمام، أن المنافسة التي تخلقها المؤسسات الجديدة يمكن أن تحل محل الشركات غير الفعالة. يوازن خلق فرص عمل في خلال العام الأول من حياة الشركة خسارة فرص العمل التي توفرها تلك الشركات والشركات الجديدة التي تفشل في الاستمرار، وذلك من خلال تأمين زيادة صافية في الوظائف للاقتصاد الكلي على المدى الطويل ، ففي العام 2012 ، فضل 55 % من الشباب العربي وظيفة القطاع العام، إلا أن هذا الرقم هبط حتى 43 % في العام 2014، و على نحو أكثر أهمية، شهدت دول الخليج هبوطا ملفتا حيث يقدم القطاع العام أجورا على تلك التي يقدمها القطاع الخاص، و تزايدت نسبة الشباب العربي الذين يفضلون وظيفة القطاع الخاص في خلال الفترة نفسها. وهذه الرغبة الجديدة المتفشية بين الشباب العربي في الانخراط في القطاع الخاص تلقي الضوء على الحاجة إلى إعطاء الأولوية للسياسات التي تشجع رواد العمال والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم[10].

6.ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر وفق تقرير البنك الدولي 2017.

رصد البنك الدولي تقرير حول أنشطة الاعمال في الدول العربية و اكد أن الجزائر لا تزال بعيدة عن متوسط معدلات المنطقة العربية وشمال إفريقيا من حيث سهولة ممارسة الأعمال، فالمقاول بصفة عامة في الجزائر يواجه عراقيل أكبر فيما يخص : دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، تسجيل الملكية و حماية المستثمرين، بينما نجد أن هناك تحسن بالمقارنة مع المنطقة فيما يتعلق بتسوية حالات العسر المالي و إنفاذ العقود، كما جاء في التقرير أن الجزائر بصدد إدراج إصلاحات في الفترة الأخيرة في مجال بدء النشاط، استخراج تراخيص البناء، الحصول على الكهرباء و دفع الضرائب مما سيسمح بتحسين مناخ أعمالها في السنوات القادمة خاصة بعد البدء الفعلي في تطبيق. استخراج السجل الإلكتروني وتفعيل استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تسوية المعاملات التجارية، هذه الإصلاحات حرصت الجزائر على القيام بها لتحسين ترتيبها الذي تراجع من المرتبة 136 عالميا في 2010 الى المرتبة 153 في 2014 ثم المرتبة 156 حاليا، حيث يلاحظ تحسن كبير في الترتيب العالمي لمجموعة من الاقتصاديات نتيجة لتوجهها نحو التعاملات الإلكترونية، تبسيط الإجراءات، تخفيف تكاليف المعاملات، تقليص الأجال وتعزيز الشفافية والمسؤولية،(أنظر الجدول رقم 01)

7.آليات صناعة ريادة الأعمال في الجزائر.

1.7. **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM**:تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEMفي جانفي 2004 ، بحيث تقوم بتقديم قروض مصغرة مضمونة من طرف الدولة لشراء مواد أولية أو لإنشاء مشروع تتراوح قيمتها بين 100.000 دج، وهذا من أجل التشجيع على العمل الذاتي خاصة لفئة النساء الماكثات بالبيت، وهي تحت وصاية وزارة التضامن الوطني و الأسرة وقضايا المرأة. والجدول الموالي يوضح عدد المستفيدات من قروض الوكالة حتى نهاية فيفري 2017 [11]،(أنظر الجدول رقم 02)

تشير أرقام الجدول إلى أن الفئة النسوية هي المستفيدة الأساسية من قروض الوكالة و هذا لتتماشي هذا النوع من القروض مع احتياجات التمويل الضعيفة التي تطلبها طبيعة المشاريع التي تتوجه إليها المرأة، حيث نلاحظ من إحصائيات الوكالة أن 90 ٪ من القروض التي منحتها الوكالة أي ما يعادل 711095 قرض، هي قروض بدون فوائد لشراء مواد أولية، كما أن أغلب القروض التي منحتها الوكالة تتعلق بمشاريع في الصناعات الصغيرة، الخدمات و الصناعة التقليدية، و أن الفئة العمرية لأغلب المستفيدين (رجال و نساء) تقع بين 18- 39 سنة (69 ٪) و أن أغلب المستفيدين لديهم مستوى تعليمي متوسط (49 ٪)، كما سمحت هذه المشاريع بتوفير 1182246 منصب شغل خلال الفترة 2005 – 2017 أي ثلاثة مناصب شغل لكل مشروعين، و قد استفاد من خدمات التكوين التي توفرها الوكالة 20 ٪ من أصحاب المشاريع [12].

2.7. المركز الوطني للسجل التجاري CNRC:حسب إحصائيات المركز الوطني للسجل التجاري فإن عدد سيدات الأعمال في الجزائر بلغ 143010 سيدة أعمال إلى غاية نهاية فيفري 2017 مقابل 116474 سيدة أعمال في نهاية 2012، أي ما يعادل سيدة أعمال لكل 288 مواطن، و تمثل سيدات أعمال المسجلات في المركز كمسيرات لمؤسسات (شخص معنوي) نسبة 6% من إجمالي مسيري المؤسسات أي ما يعادل 10444 مسيرة في نهاية فيفري 2017 أي بزيادة تقدر بـ 56%مقارنة بسنة 2012 ، أما نسبة سيدات الأعمال المسجلات في المركز كتاجريات(شخص طبيعي) فتعادل 8 % من إجمالي التجار أي ما يعادل 132566 تاجرة إلى غاية **فيفري 2017** أي بزيادة تقدر بـ 14 % مقارنة بسنة 2012، و تنشط المرأة التاجرة في الجزائر حسب إحصائيات المركز الوطني للسجل التجاري في القطاعات التالية : التوزيع بالتجزئة بنسبة 49% ، الخدمات بنسبة 38 ٪، انتاج السلع 9 % أما سيدات الأعمال صاحبات ومسيرات المؤسسات المعنوية فتنشط في القطاعات التالية : الخدمات بنسبة 39 % إنتاج السلع 25 %، استيراد و بيع السلع على حالها 17%، التوزيع بالجملة 10 %و التوزيع بالتجزئة 7 %، أما بالنسبة للفئة العمرية لسيدات الأعمال التاجرات فتتراوح بين 39 – 58 سنة بنسبة 50 %، وتتركز أنشطة سيدات الأعمال التاجرات في الولايات التالية : الجزائر بنسبة 11 %، وهران بنسبة 6 ٪ ثم تلمسان وسيدي بلعباس وقسنطينة بنسبة تقارب 4 % لكل ولاية [13].

3.7. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ : تقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSEJبتقديم تمويلات لأصحاب المشاريع من حاملي الشهادات، و سمحت الوكالة منذ إنشائها في سبتمبر 1996 و إلى غاية **منتصف 2016** بمرافقة 327803 مقاول مقابل 36643 مقاولة أي بمعدل تمويل للمشاريع النسوية يساوي 10 ٪. كما أن متوسط عدد مناصب الشغل التي سمحت هذه المشاريع بتوفيرها هو منصبي شغل لكل مشروع، وبالتالي فأغلبية هذه المشاريع هي عبارة عن مؤسسات صغيرة جدا Entreprise(TPE) Très petite، وحسب احصائيات الوكالة فإن قطاع الأعمال الحرة هو القطاع الأكثر جذبا لحاملات المشاريع المستفيدات من تمويل الوكالة وهذا بنسبة 44٪، يليه قطاع الصناعات التقليدية بنسبة 17 ٪ ثم قطاع الخدمات بنسبة 16 ٪. والجدول الموالي يظهر عدد المشاريع التي مولتها الوكالة حسب الجنس وقطاع النشاط إلى غاية 2016/06/30 [14].(أنظر الجدول رقم 03)

4.7. الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC:أسس الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بغرض تقديم التمويل لأصحاب المشاريع العاطلين عن العمل و الذين تتراوح أعمارهم بين 35 – 50 سنة، وقد مول الصندوق 135373 مشروع الى غاية منتصف سنة 2016 منها 12806 مشروع نسوي أي نسبة 9.46 % وأكثر القطاعات

التي استهدفتها المشاريع النسوية المسجلة في الصندوق هي :قطاع الأعمال الحرة وهذا بنسبة 43 %،قطاع الصناعات التقليدية وقطاع الصناعة بنسبة 22 % وقطاع الخدمات بنسبة 17%.

8. الخلاصة:

دعم صناعة ريادة الاعمال وزيادة عدد المبادرين فيها (الدولة، الافراد والمؤسسات) يمثل الحلقة الأساسية ذات علاقة قوية، هادفة في ذلك الى تحقيق عمليات اقتصادية واجتماعية متكاملة، وتنطوي صناعة ريادة الاعمال في مفهومها على تقديم الدعم المالي اللازم للنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي الجزائر يلاحظ ان هناك جهود مبذولة ومقبولة الى حد بعيد في صناعة ريادة الاعمال عن طريق سياسات واستراتيجيات تدعم هذا المسار، الا أن المزيد من الجهود تظل ضرورية لضمان تهيئة وتمكين شباب الأعمال وترسيخ ثقافة الريادة وتحفيز العمل الحر، كما نركز على أهمية القاء الضوء على العقبات التي تحد من تطور ريادة الأعمال في الجزائر متبوعة بإيجاد الميكانزيم اللازمة لمعالجتها وتذليلها لكي تكون هذه المشاريع كقاطرة على الاقتصاد الوطني.

9. الاحالات والمراجع :

1-محمد بن عبد العزيز الدغيشم (2014)،مدخل مقترح لتفعيل مساهمة منشأة الاعمال في دعم صناعة ريادة الاعمال ،المؤتمر السعودي الدولي لريادة الاعمال، سبتمبر ،ص126.

2-نفس المرجع أعلاه(2014)،ص42.

3- ، نفس المرجع أعلاه (2014)، ص43.

4- نفس المرجع أعلاه (2014)، ص43.

5-تركي الشمري ،رمضان الشراح (2014)،نموذج مقترح من التجارب الدولية لأدوار الجهات في دعم ريادة الاعمال ، المؤتمر السعودي الدولي لريادة الاعمال ، سبتمبر ،ص90.

6-احمد بن عبد الرحمان الشميمري ،احمد بن عبد الكريم المحيمد (2014)،واقع تمويل مشاريع ريادة الاعمال في السعودية ،وجهة نظر خبراء الريادة، المؤتمر السعودي الدولي لريادة الاعمال، سبتمبر ،ص87.

7-نفس المرجع أعلاه(2014)، ص89.

8-بسمة المومني (2017)،ريادة الاعمال محرك لخلق فرص عمل و لتحقيق نمو شامل في العالم العربي ،مركز بروكنجز، الدوحة، مارس، ص2

9-نفس المرجع أعلاه (2017)،ص3.

10- نفس المرجع أعلاه (2017)، ص3.

11-حمدي باشا نادية ،محاجبية نصيرة (2017)،ريادة الاعمال في الجزائر : الاليات و التحديات ، ملتقى وطني حول "تعزيز مشاركة المرأة في رفع رهانات التنمية "،جامعة البليدة ،ص116

12-حمدي باشا نادية، محاجبية نصيرة(2017)، نفس المرجع، ص117،بالتصرف.

13- حمدي باشا نادية، محاجبية نصيرة(2017)، نفس المرجع، ص118، بالتصرف.

14- حمدي باشا نادية، محاجبية نصيرة(2017)، نفس المرجع، ص119، بالتصرف.

9.الملاحق:

الجدول رقم (01): ترتيب الدول العربية في ممارسة أنشطة الاعمال في 2017

اقتصاد	المرتبة العالمية في سهولة الممارسة	المرتبة العربية	بدء النشاط التجاري	استخراج تراخيص البناء	الحصول على الكهرباء	تسجيل الملكية	الحصول على الائتمان	حماية المستثمرين الأقلية	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	إنفاذ العقود	تسوية حالات الإعسار
الجزائر	156	15	13	10	14	18	15	17	19	19	8	3

المصدر: تقرير البنك الدولي حول ممارسة أنشطة الاعمال 2017.

الجدول (02): توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس حتى نهاية فيفري 2017 .

الجنس	العدد	النسبة
نساء	491089	٪ 62.31
رجال	297073	٪ 37.69
النسبة	**788162**	**٪ 100**

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر 2017

الجدول (03): عدد المشاريع الممولة من طرف وكالة ANSEJ الى غاية 2016/06/30

قطاع النشاط	المشاريع الممولة	رجال	نساء	معدل التمويل النسوي
الزراعة	52367	49951	2416	5٪
الصناعات التقليدية	42513	35258	7255	17٪
البناء والأشغال العمومية	31864	31172	692	2٪
الري	541	517	24	4٪
الصناعة	23915	20528	3387	14٪
الصيانة	9081	8928	153	2٪
الصيد البحري	1119	1103	16	1٪
الأعمال الحرة	9198	5135	4063	44٪
الخدمات	104947	87889	17058	16٪

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، احصائيات 2016.

الجدول (4): عدد المشاريع الممولة من طرف CNAC في 2015 و2016

قطاع النشاط	إلى غاية 2015/06/30			إلى غاية 2016/06/30			
	المشاريع الممولة	معدل التمويل النسوي	مناصب الشغل	المشاريع الممولة	معدل التمويل النسوي	مناصب الشغل	قيمة التمويل 10 دج
الزراعة	1978	11.17٪	4677	16166	11.77٪	39199	62423
الصناعات التقليدية	1260	20٪	3250	11130	22.09٪	29328	34216
البناء والأشغال العمومية	310	2.90٪	943	7909	2.28٪	25502	31294
الري	9	0٪	32	316	4.75٪	1097	2226
الصناعة	558	22.76٪	1597	10379	21.72٪	30250	45817
الصيانة	31	0٪	73	768	2.34٪	1852	2145
الصيد البحري	27	0٪	96	382	0.52٪	1389	2612
الأعمال الحرة	67	35.82٪	152	778	43.19٪	1693	2727
الخدمات	1274	18.05٪	2775	29526	17.05٪	62091	104233
نقل البضائع	38	0٪	49	45831	1.52٪	69646	118312
نقل المسافرين	7	0٪	20	12188	1.23٪	18479	28828
المجموع	**5559**	**15.52٪**	**13655**	**135373**	**9.64٪**	**280526**	**434833**

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، احصائيات2016